محمود أمين العالم
وأزمة الفكر العربى

أجرى الأستاذ عماد الغزالى حواراً مع المفكر اليسارى المعروف الأستاذ محمود أمين العالم حول أزمة الفكر العربى، تناول مسائل مهمة مطروحة على الساحة الثقافية.

ونحن نرجو أن يتسع صدر الأستاذ العالم واليساريين عامة للرأى الآخر، أو الوصف الآخر للمسائل التى طرحها.

(١) وأول ما نأخذه عليه إصدار الأحكام العامة على الفكر الدينى الأصولى السلفى، فى حين أن هذا الفكر يتمثل فى تيار عريض، وتمتد الخلافات بين أهله إلى الأصول نفسها. وتبعاً لذلك ليس من الإنصاف أن نصدر حكماً واحداً شاملاً، كما فعل الأستاذ العالم، حين نسب إليه ممالأة السياسات والممارسات الرسمية.

إن عقيدتنا فى مصر كما يعلم الجميع سلفية، مع ميل إلى الأشعرية لدى البعض. والقسمة الكبرى بين المصريين اليوم تضعهم فى صنفين: الأول يصر على "الإسلام الشامل" كنظام حياة، لا مجرد عقائد وعبادات، والثانى رضى "بالإسلام الجزئى" الذى يقنع بالعقائد والعبادات، والأحوال الشخصية؛ والجميع سلفى، فليس فى مصر شيعة ولا خوارج ولا مرجئة، ولا معتزلة. وربما يصْدق على الراضين "بالإسلام الجزئى" أنهم ساندوا ويساندون السياسات والممارسات الرسمية فى مجال الفكر والعمل. أما أنصار الإسلام الشامل فلا يمكن أن يصْدق عليهم ذلك بحال. ولقد ذاقوا من الحكام الطغاة – فى عهد ناصر بالذات – ألواناً من العسف والتنكيل لمعارضتهم له.

وهذا التعميم الخاطئ يجافى المنهج العلمى، ولا يفيدنا بشىء فى التعامل مع ظاهرة الصحوة الإسلامية الحديثة. ويجب أن نتحاشاه، وننبه عليه. لأنه لم يواجهنا فى حديث الأستاذ العالم وحده، بل لدى أساتذة كبار أيضاً، بكل أسف!

(٢) وقد ميز الأستاذ العالم فى داخل حياتنا الثقافية بين عدة ثقافات رسمية،

وغير رسمية. ونحن لا نستطيع أن نسمي الإعلام الرسمي ثقافة، فمنذ ناصر والإعلام الرسمي (في الرأى والخبر) لا هم له إلا تسويغ المواقف الرسمية، وطمس الحقائق في أعين الناس. ومن المؤسف أن الأستاذ العالم نفسه طالما أسعدنا بكلماته وكتاباته المؤيدة لخط ناصر الشمولي الطاغوتي، وإن كان هذا شيئًا طبيعيًا من يسارى مثله. وقد اعتبر الأستاذ العالم أن الفكر القومي الناصرى "ثقافة" غير رسمية. وأظن أن القومية مجرد "جزء" في الثقافة العلمانية، أريد له أن يقف في وجه ثقافة الخلافة الإسلامية، في الصدام الشامل بين الثقافتين الأوربية والإسلامية، ولا يمكن أن توضع الناصرية إلى جانب السلفية والماركسية، بوصفها تياراً ثقافيًا.

(٣) وقد عاب الأستاذ العالم على الفكر العربى الإسلامى أنه لايقدم إجابات للأسئلة المطروحة في الواقع. وأقول إنه من الإجحاف أن تطالب السلفيين بحل المشكلات الموروثة للناصرية، وهم لا يزالون مطاردين خارج الحقل السياسى، وتضن الدولة عليهم بتنظيم يجمعهم، أو حتى مجلة تعبر عنهم. وقد اضطروا – فراراً من الحصار– إلى التحالف مع حزبى العمل والأحرار. وبقى البعض الآخر صامتاً محاصراً! ويعلم الأستاذ العالم أن السلفيين من أنصار "الإسلام الشامل" وأنا واحد منهم لا يسعهم تقديم أى حلول لمشكلات تنشأ فى المجتمع بسبب التطبيق الجزئى للإسلام؛ ومتى نجح نظام ما فى تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فى الوقت الذى تُستبعد منه أهم آلياته الاجتماعية والسياسية؟!

إن الفكر القومى الناصرى، المشبع بالماركسية، هو الذى أفرز لنا الديون والنكسات وأزمات الإسكان والمرافق، وغيرها. وما أظنه يستطيع أن يتخلص منها ومن التبعية المهينة المترتبة عليها. ونحن نستدين، دون توقف، ونسمى ذلك إنجازات عظمى.

(٤) وأما الوصف الآخر، السديد، لأزمة الفكر المصرى فيقول: "إن هذا الفكر يحتقر نفسه، ويرى أن أمته أمة عقيم، بلهاء، مفلسة. وتبعاً لذلك يفقد كل أمل فى أصوله، وإمكاناته، ويفتح فى كل جامعة مكتباً "للاستيراد الثقافى" من أمريكا أو روسيا، ويقذف كل من تسول له نفسه أن يعكف على الأصول أو ينمى الجذور، باتهامات الرجعية والتخلف والتعصب والظلام. **هذه هى في اعتقادي الجرثومة الثقافية والمنهجية لأزمة الفكر المصرى. وهو لن يتعافى إلا بالخلاص منها. فتعود الثقة المفقودة، وتذهب عقدة الدونية.**

(٥) ويتصل بهذا ما ارتآه الأستاذ اليساري من وجود حضارة معاصرة واحدة! هى الحضارة المادية وليس لنا إذن حضارة متميزة مستقلة! ثم إنه أدان النموذج الغربى منها، "الاستعمارى الاستغلالى" ماديًا وثقافيًا، ولكن أليس النموذج الشرقى "استعمارى استغلالى" أيضاً؟! ألم يلتهم الاتحاد السوفيتى سبعين مليونًا من المسلمين فى القوقاز وغيره؟! ألم يرسل أسلحته العصرية إلى أفغانستان لكى يفرض عليها الشيوعية كرهاً ؟!وهل نسينا ما فعله الروس فى المجر وتشيكوسلوفاكيا.

وأما فى المجال الاقتصادى فالنموذج الشرقى– الذى ينتسب إليه الأستاذ العالم ثقافيًا – ويشكل النصف فى "الحضارة الوحيدة" – يراجع الأوراق كلها، وهو يشطب الكثير من كتابات ماركس ولينين. ويقول بعضهم: إن إتمام الإصلاح لن يتحقق إلا بتمام القضاء على الماركسية!

فالحضارة الوحيدة فى رأي الأستاذ هى حضارة روسيا وأمريكا، أو العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى. وأنتم أيها اليساريون تنكرون حضارة الغرب. والغرب ينكر حضارتكم الشمولية. وأما نحن فنظن، والله أعلم، أن لدينا حضارة متميزة –حضارة مبادئ وقيم، لا حضارة مصالح مادية نفعية، فردية أو طبقية أو قومية. وهى ليست حاكمة اليوم، ولكنها موجودة، وفعالة فى عالم عريض اسمه العالم الإسلامى.

● ولذلك نحن نختلف معكم فى النظر إلى أصولنا الفكرية. فأنت ترى أن "نستلهمها" فقط. ونحن نرى أن نحياها، ولا نحييها، لأنها لم تمت أبداً: نريد أن نحيا على التوحيد، ونطرد الإلحاد، ونريد الإيثار ونبرأ من الأنانية، ونطبق العدل، ونحارب المظالم ونعود إلى الشورى ونضع حدًّا للشمولية والفاشية!

* * *

قضية نصر أبو زيد
من الترقية إلى التفريق

بداية القضية:

ثارت قضية الدكتور نصر أبو زيد الأستاذ فى كلية الآداب، بجامعة القاهرة -قسم اللغة العربية - بعد أن صدر حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ١٤- للأحوال الشخصية، برئاسة المستشار الدكتور فاروق عبد العليم، بالتفريق بينه وبين زوجته الدكتورة ابتهال يونس، أستاذ الأدب الفرنسى بالكلية نفسها.

وقد هاجم الحكم بضراوة، ودون تحفظ، وقبل صدور حيثياته، عدد كبير من الكتاب العلمانيين فى الصحف والمجلات القومية والحزبية، الأمر الذى يشكل ظاهرة سلبية شاذة لا مثيل لها فى تاريخ مصر القضائى الحديث.

وكانت المشكلة قد ظهرت أول الأمر حين تقدم الدكتور نصر أبو زيد، سنة ١٩٩٢، ببحوثه للترقية إلى درجة أستاذ، وكان الدكتور عبد الصبور شاهين عضواً فى اللجنة العلمية التى شُكلت لتقويم تلك البحوث، وهو أستاذ بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة أيضاً. وجاء تقرير الدكتور شاهين سلبيًّا، بمعنى أنه لم يجد فى تلك البحوث من الإبداع والأصالة ما يسوغ ترقية صاحبها، بل وجد فيها دعوة إلى التحرر من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وكلاماً كثيراً يصادم العقائد الإسلامية ويناقضها. وعلى الرغم من ذلك شهد لبعض تلك البحوث بالقيمة والطرافة، وهذا فى تقديرى يثبت موضوعية تقريره السلبى؛ ولو كان متحيزاً كما قيل لأدان كل المؤلفات دون تمييز.

وخرجت القضية من الجامعة إلى الإعلام من خلال المقالات العديدة التى هاجمت الدكتور شاهين، كالسيل المنهمر، دون التزام بالمنهج العلمى أو آداب المناظرة. وتحولت القضية إلى خلاف ثقافى وسياسى بين الإسلاميين والعلمانيين، وعبرت المواقف التى اتُخذت حيالها عن الانقسام الثقافى العام الذى نعانى منه فى كل مجال.

موقف القسم والجامعة

ولكى تتم ترقية الدكتور نصر أبو زيد بحسب نظام اللجان العلمية الأكاديمية كان عليه أن يعيد كتابة بعض تلك البحوث، ويمحص آراءه، ويستبعد ما يعاند الإسلام عقيدة وشريعة، وكل ما يخالف القرآن الكريم والسُّنَة النبوية؛ وأن يضيف بحوثاً أخرى أدق وأصح وأعمق؛ لكن قسم اللغة العربية، فى كلية الآداب، الذى يسيطر عليه الدكتور جابر عصفور - وهو علمانى يسير على الخط نفسه الذى يسير عليه الدكتور نصر أبو زيد - أصدر تقريراً مضاداً لتقرير الدكتور شاهين، مدافعاً عن الدكتور نصر، مؤيداً لآرائه، نافياً لكل المآخذ التى أخذها عليه تقرير الدكتور شاهين. وبدلا من حث الدكتور نصر أبو زيد على مراجعة بحوثه، وآرائه التى هى مجرد آراء نظرية، قُبلَت تلك البحوث على علاتها؛ ولم يعترف تقرير القسم بأى خطأ فى تلك البحوث، كأنها تنزيل من التنزيل، أو كأنها حقائق هندسية، أو نتائج لتجارب معملية دقيقة، راجعها عالم بعد عالم، ومحصها باحث بعد باحث! وهكذا ثبت أن تقرير قسم اللغة العربية تقرير متحيز، يفتقر إلى الموضوعية؛ ولو أنه اعترف بخطأ واحد: كقصور فى فكرة، أو شطط فى عبارة، أو زلة فى برهان، لوجب علينا أن نصفه بالموضوعية. أما وقد ارتفع ببحوث الدكتور أبو زيد إلى ما فوق كتاب الله - تعالى- وقد كذّب القرآن الكريم وأنكر عقائد الإسلام،، وأيده التقرير فى ذلك، بكل ما أوتى من مغالطة (مع مظاهرة الجامعة له)، مقرظاً مادحاً مؤيداً على طول الخط، مهاجماً لتقرير الدكتور شاهين، ناقداً له، رافضاً لكل ملاحظاته؛ أما وقد تورط تقرير قسم اللغة العربية فى هذه الخطيئة العلمية والدينية الكبرى، فلا مفر أمام الكاتب إلا أن يسقطه من حسابه ويجرده من كل قيمة علمية.

رسالة مفتوحة للإسلاميين

لكن جامعة القاهرة رحبت بذلك التقرير المنحاز، غير الموضوعى، وغير العلمى؛ وغيرت من نظام الترقيات بحيث تمت ترقية الدكتور أبو زيد إلى درجة الأستاذية، دون أن يراجع بحوثه ويمحصها، أو يعدّل كلمة واحدة فيها! وكان ذلك دليلاً ساطعاً على أن الجامعة قد ألقت بكل ثقلها إلى جانب أبو زيد، وفكره العلمانى، فى رسالة مفتوحة إلى الأساتذة الإسلاميين فى كل الكليات، تؤكد تحيزها إلى الفكر العلمانى،

ضد الفكر الإسلامي الذى يسيطر الآن فى أوساط تلك الطبقة الرائدة من أساتذة الجامعة، ويعبر عن نفسه بقوة فى انتخابات عضوية نادى هيئة التدريس. وتلك ظاهرة تغيظ النظام الحاكم غيظاً شديداً، وتسبب له الحرج والقلق إلى أبعد الحدود. فبالسيف والذهب، والترغيب والترهيب، فشل النظام فى نشر العلمانية، وانتزاع القيادة الفكرية الحرة فى جامعة القاهرة من أيدى الإسلاميين. **وتلك قرينة علمية إحصائية تشهد بأن الإسلام ليس جهلاً، ولا ظلاماً، ولا رجعية، بل هو قرين الفكر والعلم الرفيع؛ وبيئته الخصبة هى تلك الذرى الرفيعة فى عقول أساتذة الجامعات**؛ وذلك نفى عملى شعبى، للفرية العلمانية الساذجة التى لا تزال تحاول، عبثاً، أن تلصق الجهل بالإسلاميين وبالإسلام، والتى رددها الدكتور أبو زيد فى كتاباته، مقلداً دون وعى مقولات المستشرقين والشيوعيين وكل أعداء الإسلام. وسوف نرى كيف نسفت حيثيات الحكم القضائي تلك الفرية، وكل فرية وردت فى كتابات أبو زيد، بالبرهان العلمى الموضوعى الرصين الذي يستحق الاحترام والإعجاب. وقد أصابت المحكمة وعَدَلَتْ حين حَمّلت الجامعة والكلية مسؤلية تهديم عقائد الطلاب بفعل الدكتور نصر أبو زيد، وكتبه؛ فجاء فى حيثيات حكمها التاريخى أنها ترى: "أن الكلية التى يدرّس بها الدكتور أبو زيد، والجامعة، مسؤلان عن هذه الكتب – أى مؤلفات أبو زيد – لأن هذه المؤسسات العلمية عندها من الوسائل، وتستطيع أن تضع من التنظيمات، ما يكفل منع هذه المؤلفات التى تحاول هدم أصول العقيدة الإسلامية". وأقول إن معركة الإسلام ضد العلمانية فى جامعة القاهرة وغيرها لن يحسمها عميد ولا مدير. وما أبو زيد إلا حلقة واهية فى سلسلة طويلة من العلمانيين؛ وكانت البداية بعض المستشرقين الذين سمموا عقول بعض تلاميذهم؛ ثم تولى هذا البعض مقاليد الجامعة. وأخبار سنة ١٩٣٩ طافحة بالنضال الطلابى ضد الدكتور طه حسين وتلامذة المستشرقين. ووقف توفيق الحكيم والدكتور زكى مبارك يدافعان عن الكتب التى تطعن فى الإسلام، والتى نقل عنها أبو زيد معظم اجتهاداته!" وتصدى لهم المرحوم الأستاذ محمد أحمد الغمراوى بكل شجاعة وقوة.

وجاء بعد ذلك الدكتور عبد الرحمن بدوى، واستند إلى الفلسفة الوجودية لكى يزعم أن كل موجود زمانى؛ ولا وجود خارج الزمان. يعنى: هو ينكر وجود الله، ولكن بمصطلحات وأساليب فلسفية! وراح الدكتور زكى نجيب محمود يروج

للوضعية المنطقية الملحدة. وعلى الرغم من ذلك ظلت الصحوة الإسلامية تعلو وتتقدم. وكرر الدكتور فؤاد زكريا أقوال زكي نجيب ولكن بأساليب ركيكة! وحاول الدكتور حسن حنفى أن يستخدم النفاق، وتهديم الإسلام من الداخل؛ ولا شك أن بعض مزاعم الدكتور أبو زيد منقولة عن حسن حنفى، الذى يزعم - مثلاً - أن ختم النبوة معناه انتهاء دور القرآن والسُّنَة، وبداية عهد العقل! وصدق المرحوم عبد الرحمن شكرى حين قال : "إن أحوج الناس إلى مظاهر الحق هم أهل الباطل. ومن هذه الحاجة نشأ سعارهم! ولم ينشأ ذلك السعار من شدة الإخلاص للحق، بل من شدة شعورهم أنهم على باطل يحتاج إلى مظاهر الحق."

إلى ساحات القضاء :

وتابع الرأى العام المصرى تطورات القضية؛ وأدرك المثقفون المسلمون أن النظام الحاكم يناهض الإسلام، وينافق، فيقبل أجزاء من العقيدة، ثم يتصرف بما يؤكد نفاقه وخبثه، فيجند الجامعة، ويعبث بلوائح الترقيات، لترقية أستاذ علمانى لا يستحق الترقية. ومن ثم جاءت فكرة اللجوء للقضاء، للفصل فى قضية التفريق بين الدكتور أبو زيد وزوجته؛ ورفع الدعوى المستشار صميدة أحمد صميدة. وفى محكمة أول درجة لم ينظر القضاة فى "الموضوع" بل رفضوا القضية على أساس أن المدعى لا مصلحة له فى رفعها. وفى محكمة استئناف القاهرة صدر الحكم بالتفريق، فثارت المشكلة من جديد، مضافاً إليها مسألة "التفريق" بين الزوجين، لأن الإسلام يحرم بقاء الزوجة المسلمة فى عصمة الزوج إذا ارتد. وعلى الفور، ودون انتظار لنشر حيثيات الحكم، انفجرت موجات الاحتجاج العلمانية الغوغائية، العشوائية، على نحو أسوأ مما حدث فى انفجارها الأول، فراحت تسب وتقذف المحكمة والقضاة،و الدكتور شاهين، والمستشار صميدة، وتنال من الإسلام نفسه! ثم صدرت الحيثيات يوم ٢١/٦/١٩٩٥ فى ثوب قشيب من العلم والموضوعية والدقة، فكانت فخاراً لمصر كلها، وحجراً ألقمته المحكمة لأعدائها.

المثل الأعلى الإسلامى وتطبيق المحكمة له :

ونحن لا يسعنا بحال أن نجارى العلمانيين فى غوغائيتهم وعشوائيتهم فى معالجة القضية؛ ففرض على المسلمين الذين يلتزمون بشريعة ربهم، لا الذين هم

مسلمون بالبطاقة، أن يلتزموا الموضوعية والعدل والقسط ولو على أنفسهم؛ وهذا ما فعله القضاة الأجلاء.

ويقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ** ﴾ (النساء: ١٣٥) ويقول: ﴿ **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾ (المائدة: ٨) فالمسلمون ملتزمون بهذا بصرف النظر عن المستفيدين والمتضررين منه. وهذا المثل الأعلى الإسلامى هو أحد المبادئ التى تبنتها الفلسفة المعاصرة؛ **فالموضوعية هى الخاصية الفارقة التى تميز الإنسان من الحيوان. والإنسان إنسان بقدر موضوعيته فيما يصدره من أحكام؛ وهو ينحدر إلى مستوى الحيوان الأعجم بقدر تحيزه وعجزه عن التزام الموضوعية.**

فإذا طبقنا هذا المثل الأعلى على ما لدينا من أحكام على جوانب قضيتنا هنا، وجدنا حكم محكمة الاستئناف هو أسمى تجسيد لهذا المثل الأعلى؛ وذلك راجع إلى طبيعة القضاء، ودربة القضاة على التجرد، وتنحية الذات، والتزام القانون المعمول به؛ ويلى حكم المحكمة تقرير الدكتور شاهين الذى استطاع أن ينحى عواطفه جانباً، ويقر بأن لبعض بحوث الدكتور أبو زيد قيمتها العلمية، وبما فيها من إضافة، (وأنا شخصياً أرى أنه أعطاه فوق حقه، وسوف أبين رأيى هذا فى هذه الدراسة.) هذا على الرغم من الإثارة العنيفة التى تنتج عن قراءة كلام الدكتور أبوزيد وهو يطعن فى القرآن الكريم والسُّنَّة المشرفة. أما تقرير قسم اللغة العربية، وكذلك دفاع الدكتور أبو زيد عن نفسه، فأبعد ما يكونان عن المثل الأعلى الإسلامى فى الموضوعية؛ فهما لا يعترفان بأى خطأ من أى نوع فى تلك البحوث؛ ولا يعترفان بأى صواب فى انتقادات الدكتور شاهين. **وهذا يثبت وصمة التحيز الممقوت عليهما**، كما ذكرنا، ويسقط القيمة العلمية لهما لذلك. وثالثة الأثافى، أو عظيمة العظائم، هى التهجم على القضاة، وعلى محكمة الاستئناف، وعلى الشريعة الإسلامية التى تتبعها تلك المحكمة، قبل صدور الحيثيات، وبعد صدورها، وبالغوغائية نفسها التى اتبعوها عند ظهور المشكلة أول مرة. **وإننى أشهد بعد أن درست حيثيات الحكم بأن عشر ما ارتكبه أبو زيد من إثم يكفى للحكم بردته**؛ وأشهد بأن القضاة التزموا القسط والعدل والموضوعية؛ وأنهم حللوا آراء أبو زيد بدقة، وردوا عليها، وفندوها بمنهج علمى رصين يليق بمقام

القضاة ووقار القضاء. وإن كل إنسان لديه ذرة من الدين، أو العلم، أو من العقل، لابد أن يقبل ذلك الحكم الجليل. وأن يعجب بعلم الذين أصدروه ورصانتهم، وعدلهم، واعتدالهم. فماذا كان موقف العلمانيين من الحكم قبل وبعد صدور الحيثيات؟

سنحاول أن نعرض أهم معالم هذا الموقف قبل صدور الحيثيات؛ لأنني أكتب هذه الدراسة في اليوم التالي لصدورها؛ ولم يظهر بعدُ موقفهم بعد اطلاعهم عليها.

ولكن قبل كل شيء، لابد أن ننظر في دفاع الدكتور أبو زيد عن نفسه، ونرى مقدار ما فيه من الحق والباطل، على ضوء حكم المحكمة المنصف العادل الرصين.

بيان أبوزيد إلى الأمة في ضوء حكم المحكمة:

وهذه هي كلمات الدكتور أبو زيد في بيانه إلى الأمة، ذلك البيان الذي أرسله إلى الصحف العلمانية دفاعاً عن موقفه، فنشرته يوم ١٩/٦/١٩٩٥، والذي يؤكد فيه أنه: "باحث مسلم وهب حياته للدفاع عن الإسلام، وكرس طاقته العلمية للكشف عن غاياته النبيلة، ومعانيه الإنسانية السامية.."

وفيما يلي بعض دفاعات هذا الباحث المسلم الذي وهب حياته للدفاع عن الإسلام، كما جاءت في خلاصة حكم المحكمة، وبعد دراسة دقيقة متأنية لكلامه في مقالاته وكتبه:

(١) فهو أولاً كذَّب كتاب الله تعالى بإنكاره لبعض المخلوقات التي وردت في الآيات القرآنية ذات الدلالة القاطعة، والتي لا تقبل اجتهاداً أو تأويلاً، في إثبات خلق الله تعالى لها ووجودها، **كالعرش، والملائكة والجن والشياطين**، ورد الآيات الكثيرة الواردة في شأنها.

(٢) واتهم القرآن الكريم بأنه: "حول الشياطين إلى معوقة، وجعل السحر أحد أدواتها"... ويلاحظ هنا أنه يراوغ باستخدام لفظ "النص" للدلالة على كتاب الله؛ لكن بحوثه كلها تشهد بما لا يدع مجالاً للشك بأن كل انتقاص من "النص" موجه إلى القرآن الكريم؛ وهذه الحقيقة هي التي حاول جابر عصفور أن يكذبها زاعماً أنه يقصد "نص" المفسرين والفقهاء من البشر؛ وتلك أكذوبة فجة، قبيحة. يجب أن يخجل منها قسم اللغة العربية الذي بصم على ذلك التقرير المزور!

وهذه نقطة مهمة فى هذه القضية؛ فلنؤكد إذن بكل وضوح أن "النص" فى كلام الدكتور أبو زيد هو القرآن الكريم؛ وكل طعن فى النص هو طعن فى القرآن الكريم؛ وأبو زيد هو الذى أوضح هذا تمام الوضوح، وميز بين نص القرآن ونص السُّنَة بما يزيل كل خلط.

(٣) وفى دفاعه المجيد عن الإسلام أنكر الباحث المسلم الدكتور أبو زيد، مشاهد القيامة، ورماها بتهمة الأسطورية!

(٤) وكذّب آيات القرآن العديدة التى تقرر أن القرآن كلام الله تعالى، وقال إن القرآن نص بشرى إنسانى، وفهم بشرى للوحي!

(٥) وكذّب الدكتور أبو زيد آيات القرآن الكريم التى تنص على أن الإسلام، رسالة عالمية.

(٦) وطالب بنبذ الشريعة الإسلامية وإحلال القوانين الوضعية الحديثة محلها، لأنها عنده أكثر إنسانية وتقدماً!

(٧) وأنكر أن السُّنّة النبوية وحي من الله تعالى لرسوله ﷺ وأنكر أنها أصل للتشريع؛ ورد الآيات القرآنية التى تؤكد حجيتها، وأنها وحي من الله.

وهكذا نرى مقدار النفاق والادعاء فى بيان الدكتور أبو زيد إلى الأمة. فهذا هو دفاع أبو زيد المجيد عن الإسلام؛ **إنه إنكار القرآن الكريم، والسخرية من آياته، وردها، وإنكارها، وتكذيب الله تعالى وتكذيب رسوله، والدعوة إلى نبذ دينه، وهجر شريعته، وإحلال القوانين الوضعية محلها.** ولهذا وهب الباحث المسلم حياته!! ولهذا كرس طاقته العلمية، وبهذا يكشف عن غاياته النبيلة ومعانيه الإنسانية!!

وهو يعتز بهذا الدفاع ولن يتنازل عنه أبداً ! هكذا يقول؛ والمحكمة الموقرة، بعد أن قضت بردته أهابت به أن يتوب إلى الله تعالى وأن يعود إلى دين الإسلام الحق، والتبرؤ من كل الكتابات التى كتبها ومما فيها من كفر وتكذيب لآيات الله تعالى ورد لأحكامه سبحانه: "وليكن فى آخرين كانوا قد سلكوا مسلكه، ثم تابوا إلى الله سبحانه، قدوة له فى ذلك" فالمحكمة الموقرة ترجو، وكل مسلم معها يرجو، أن يتوب أبو زيد ويعود إلى الإسلام، لكنه يصر ويعاند، ويغالط، ويراوغ، ويتجرأ على مخاطبة الأمة المسلمة، ويخادعها بعبارات إسلامية، للتأثير فى بسطاء الناس.

ولقد بادرت شياطين الإنس إلى تحريضه، وتصويره على أنه بطل، ومفكر ومجتهد، ورمز، وأعلنت وقوفها معه، ضد الأمة المسلمة، وضد حكم المحكمة العادل؛ وتدخلت شخصيات "سامية"، ربما سفراء أجانب، وربما حكام كبار، تحرضه على العناد والإصرار، والاعتزاز بأخطائه وجهالاته وكفرياته. وشجعه كذلك صمت المعسكر الإسلامي، وعلى رأسه الأزهر، إسهام بعض "المفكرين" الإسلاميين بكلام ملتو، متهافت، فراراً من المواجهة ضد الإعلام العلماني، الذي يتكرم عليهم من حين إلى آخر بنشر صورة أو كلمة؛ وتلك خطيئة يجب أن يبرأوا منها.

ولقد قال أحد كبار المحامين الإسلاميين إن المفروض أن تكون مواجهة فكر أبو زيد فكرية، لا قضائية. والحق أن القضاء لا يستطيع أن يرفض نظر قضية هي من صميم عمله؛ والمستشار صميدة لم يطلب من القضاء مواجهة فكر أبو زيد، بل طلب التفريق بينه وبين زوجته. وفضلاً عن هذا، نجد المحكمة الموقرة قد تصدت لفكر أبو زيد بالنقض العلمي؛ فكلام الأستاذ المحامي خطأ. وهذا يشجع أبو زيد على العناد والإصرار؛ ولكن هذا كله يهون أمام صمت الأزهر المريب!

وبعد صدور حيثيات الحكم، ماذا يريد أبو زيد من الأمة المسلمة؟ أيريد أن تتبع كفرياته، وتقبلها، وترفض حكم المحكمة الموضوعي العادل المنصف؟! ماذا يريد من الأمة المسلمة بهذا البيان؟ أيريدها أن تصدق أنه وهب حياته للدفاع عن الإسلام؟! أيريدها أن تقول آمين حين يكذّب القرآن الكريم؟! أيريدها أن تتبرأ من شريعتها وعقيدتها اتباعاً للمجتهد العصرى العظيم الإمام أبي زيد؟!

إننا نتمنى من صميم قلوبنا أن نقرأ بياناً آخر يعلن توبته فيه، إن كان حقًّا يريد للأمة المسلمة أن تصغى إليه.

الضمير الزائف أو (المجلس الأعلى للثقافة):

انفجر العلمانيون فى ثورة عارمة من الغضب -كما ذكرنا من قبل- فى دائرة الحكومة، وفى الإعلام؛ فأصدر ما يسمى "المجلس الأعلى للثقافة" الذى شكله الوزير الفنان فاروق حسنى، من أعضاء جُلّهم على شاكلته، أصدر بياناً يزعم فيه أنه: "هيئة تعبر عن ضمير الأمة بكافة طوائفها!" و "يعبر" عن عميق قلقه لما بدا مؤخراً من الالتجاء للقضاء كوسيلة للتدخل فى حرية التعبير فى ميادين الفكر والإبداع والبحث

العلمي والجامعي، ويرى في هذا خطراً ماثلاً يهدد مستقبل هذه الأمة في لحظة مصيرية من تاريخها".

وهذه المزاعم باطلة وفجة. فالمستشار صميدة لم يلجأ للتدخل في حرية التعبير أو لمنع نشر كتب الدكتور أبي زيد، بل لجأ لمحكمة أحوال شخصية لوقف العلاقة الزوجية بينه وبين زوجته بعد أن انهار ركن من أخطر أركان مشروعيتها، بارتداد الزوج.

وهذا المجلس "الأعلى" الذي يتظاهر هنا بالغيرة على حرية التعبير انتابته من قبل حالة صمم، فلم ينطق بكلمة احتجاج واحدة على القانون اللقيط الموصوم برقم ٩٣ لسنة١٩٩٥، والذي يقنن لوأد حرية التعبير وإخراس مصر كلها! ثم إن الذي يهدد مستقبل الأمة المصرية بحق هو هذا المجلس وأمثاله من أولئك الذين يسخرهم النظام العلماني في خدمته، للترويج للفكر المادي، ومحاربة الفكر الإسلامي. فيصمتون وينطقون بإشارة من بنان سيدهم. هؤلاء هم آخر من يحل لهم الحديث عن حرية التعبير وعن مستقبل الأمة المصرية المسلمة. ووقوفهم إلى جانب الدكتور أبو زيد بقيادة الفنان فاروق حسني، ومعه الدكتور جابر عصفور -كاتب تقرير قسم اللغة العربية إياه!- يسيء إليه ويثبت عليه تهمة مناهضة الإسلام، وهي ثابتة يقيناً بحكم المحكمة. ولو كان هذا المجلس "الأعلى" ساهراً بحق على مصالح مصر، معبراً بحق عن ضميرها،لاحتج على رئيسه ومكونه يوم أن سمح لراقصة بأن تعلو نصباً على المسرح يمثل الكعبة المشرفة لكي تهز أردافها عليه! ولو كان يعبر عن ضمير الأمة المسلمة بحق لنصح الدكتور أبو زيد بأن يحترم عقيدة الأمة؛ ولو كان يعبر بحق عن ضمير الأمة المسلمة لما سمح لرجل مثل الدكتور عصفور، صاحب التوجهات العلمانية المعادية للإسلام، بأن يركب فوق رأسه! ولو كان يعبر بحق عن ضمير مصر المسلمة لشكل لجنة علمية لفحص كلام الدكتور أبو زيد، وبيان الحق من الباطل فيه. ولو كان مجلساً للثقافة بحق لانتظر نشر حيثيات الحكم!

لكن المجلس "الأعلى" لم يفعل شيئاً من هذا كله، واكتفى بإصدار بيانه السالف الذكر بأسلوب اللجان والخلايا الثورية في العهد الاشتراكي البائد والذين كانوا يخلطون بين العلم وبين التهريج السياسي، وبين الثقافة والدعاية، وبين الرأي الشجاع والنفاق الجبان!

وأصدر الحوار القومى - وهو عبارة عن صفحة أسبوعية فى الأهرام، يسيطر عليها بعض الشيوعيين، تحت قيادة لطفى الخولى- أصدر بياناً اتهم فيه القضاة (الذين أصدروا حكم التفريق) بالإرهاب والعمل مع الإرهابيين فى جيش واحد! وقال عن حكم المحكمة إنه: "حادث رهيب، جديد، لاغتيال العقل، وردع اجتهاده العلمى، بأسلحة التكفير وتشريح الضمير العقدى." قال الشيوعيون هذا الكلام يوم٢١/٦/١٩٩٥ قبل صدور حيثيات الحكم! وختموه بنداء إلى مثقفى الوطن: "للانتصار للعقل والدفاع عن حياته وقيمه ضد من يحاولون اغتياله." ولم يحدث قط أن هوجم القضاة فى مصر بمثل هذه البذاءات الوضيعة. (وسوف نناقش مزاعمهم، ومزاعم المجلس "الأعلى" وترهات غيرهم، حول الحريات، والدفاع عن حرية الفكر والإبداع، بعد أن نعرض لنماذج أخرى مما نشروه حول القضية)، ولكن لابد أن نقول كلمة فى تهجمهم الإجرامى على المحكمة وقضاتها.

إن اتهام القضاة بالإرهاب يمثل عدواناً صارخاً على الهيئة القضائية التى يقولون -عندما يصدر منها حكم يعجبهم - إنها قدس الأقداس! ولا شك أنهم يريدون إرهاب قضاة محكمة النقض، الأمل الأخير لهم لإسقاط حكم الاستئناف. وأرجو أن لا يمر هذا العدوان دون ردع. والهيئة التشريعية ونادى القضاة، يعرفون كيف يصونون كرامة القضاء ويحمون القضاة من هذا الإرهاب الشيوعى. وجريدة الأهرام شريك أصيل فى الجريمة. والشعب المسلم ينتظر انتفاضة القضاة للدفاع عن كرامتهم وحياتهم.

والشيوعيون الذين يستخفون وراء "الحوار القومى" يعلقون آمالهم على أن "الحسبة" الشرعية ليست قانونية فى مصر؛ و"الحسبة" تعنى أن على المسلم أن يدافع عن دينه ومجتمعه، وأن يتخذ مواقف إيجابية، ولا يقول: "أنا مالى!!" إزاء التهديدات التى يراها. هم يعلقون آمالهم على: "الأناماليزم" العلمانية السلبية التى تريد أن تحرم رجلاً مثل المستشار صميدة من أن يرفع دعوى كهذه التى رفعها ضد الدكتور أبو زيد. وقد بشرهم رفاقهم الحمر من المحامين بانه لاحسبة فى القانون المصرى. ولسوف يعلمون أن رفاقهم قد خدعوهم. ومنذ اليوم الأول لصدور حكم

الاستئناف، لاكلام لهم فى "موضوع" الحكم، بل دار اللجاج كله حول "الحسبة"؛ وقد وجههم المستشار سعيد العشماوى، صنو أبو زيد، فى العلمانية ومعادات الإسلام (مع الإصرار أنه مسلم!) إلى الطعن فى وجود "الحسبة" فى القانون المصرى. ولقد أنساهم الشيطان أن نفى الحسبة عن القانون المصرى وصمة عار له، ونقص معيب فى كيانه، لأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع؛ ولابد أن تكون الحسبة، قانونية تبعاً لذلك؛ وإذا ثبت إلغاء الحسبة، كما يشتهون، فإن على وزير الأوقاف أن يصحح معلوماته، ولا يردد أن الشريعة مطبقة فى مصر بنسبة ٩٩٪ !

مقالات صحفية

وبالإضافة إلى بيان المجلس "الأعلى" و "الحوار القومى" تدفقت المقالات الصحفية أنهاراً. والخاصية العامة لها هى: العشوائية، والخطابية، والخلو من الانضباط العلمى وتناسى الحقائق، والتهجم المقذع على الدكتور شاهين والمستشار صميدة، وقضاة المحكمة التى أصدرت الحكم؛ كل ذلك قبل صدور حيثيات الحكم بأيام!

من ذلك ما كتبه الدكتور غالى شكرى، الكاتب اليسارى المعادى لكل ما يمت بصلة للإسلام؛ كتب فى الأهرام يوم٢١/٦/١٩٩٥ يترحم على وكيل النيابة الذى برأ الدكتور طه حسين من تهمة إنكار آيات من القرآن الكريم وتكذيبها، وهى تلك التى تحدثت عن أبى الأنبياء سيدنا إبراهيم وولده إسماعيل عليهما السلام، إذ زعم طه حسين أنهما لم يذهبا إلى مكة، ولم يبنيا البيت! وفى أثناء المقال طعن غالى فى رجال الأزهر والمشايخ الذين يسميهم: "رجال الدين" والمتعصبين! ومعلوم للجميع أنه لاوجود لرجل الدين إلا عند غيرنا! والدكتور غالى يعرف هذا جيداً! والحقيقة أن جرائم أبوزيد تزيد على جريمة طه حسين عشرات المرات.

ومن خلال المقال يستغيث الدكتور غالى شكرى بأمريكا وأوروبا، ويقول إن حكم المحكمة ليس وبالاً على أبى زيد كفرد: "يجب أن تحميه الدنيا كلها من أى "صايع" يحمل مسدساً فى الظلام." كأنه لايثق فى القوى الرسمية، السامية وغير السامية، التى انضمت إلى أبى زيد؛ وكأنه يريدها حرباً صليبية جديدة تشنها أمريكا وأوربا على الإسلام والمسلمين. وهو يطعن فى الإسلام، بأسلوبه المراوغ، فيقول: "فمن هو الذى سيحمى الشعب المصرى إذا تحول: "الصايع والمسوس والظلام"

إلى قانون؟" وهو يشير بلغة العلمانيين – إلى الشريعة الإسلامية، فالظلام هو الإسلام عندهم؛ والنور هو الفلسفة المادية الملحدة التى يروجون لها فى مصر! وجسارة الدكتور غالى على الإسلام وعلى القضاء الإسلامى الشرعى، (لأن حكم الاستئناف تم على أساس الشريعة الإسلامية) تشير إلى مدى سطوة الزمر العلمانية وشعورها بالطمأنينة مهما اعتدت على مقدسات الأمة المسلمة. وبصفة عامة، أدان الدكتور غالى شكرى تقرير الدكتور شاهين إدانة شاملة، وكذلك حكم المحكمة – قبل صدور الحيثيات– وقرّظ كلام أبو زيد وتقرير الدكتور عصفور بدون تحفظ! **وهذا مرة أخرى هو التحيز الفج، ضد كل ما هو إسلامى، ومع كل ما هو مادى إلحادى**. وهذا هو الموقف الوحيد الذى يستطيع الدكتور غالى شكرى، بخلفيته الدينية والماركسية، أن يقفه. ولقد فزع أشد الفزع من احترام المحكمة لشريعة الله؛ هو يحسبها ردة إلى الوراء؛ وهى فى الحقيقة أعظم أمانى الشعب المصرى فى العصر الحديث، وفى المستقبل المنشود.

هلاَّ شققت عن قلبه؟

ومن النقاط التى ترددت كثيراً فى دفاع العلمانيين عن رجلهم الزعم بأن حكم المحكمة تناول العقيدة، التى هى مسألة قلبية باطنية، وأنها بذلك خالفت سُنّة النبى ﷺ. وكلامهم كله زائف؛ هو هراء لا أصل له ولا معنى، ولكنهم يمضون، حتى بعد صدور الحيثيات فى مضغه وتكراره، على ألسنة شيوخهم كما على ألسنة صبيانهم. وفى حسبانى أن هذا يشكل ماساة ثقافية؛ فلا علم، ولا منطق، ولا ثقافة، ولا أصل لهذه الفرية القبيحة.

ولقد جاء فى حيثيات الحكم القضائى، فى مقدماته، قول المحكمة إن: "الردة" تكون بأن يرجع المسلم عن دين الإسلام، ظلماً وعلواً، بأن أجرى كلمة الكفر عامداً، صريحة على لسانه، أو فعل فعلاً قطعى الدلالة، أو قال قولاً قاطعاً فى جحود ما ثبت بالآيات القرآنية والحديث النبوى، وأجمع عليه المسلمون مثل أن يكون: "قد كفر بآية من آيات القرآن الكريم أو جحد ما ذكره الله تعالى فى القرآن الكريم من أخبار، أو كفر ببعض الرسل، أو لم يؤمن بالملائكة أو بالشياطين، أو رد الأحكام التشريعية التى أوردها الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم".

فلم تأخذ المحكمة المتهم بنيته، ولا شقت عن صدره، بل نظرت فى كتبه ومقالاته، التى لم ينكرها، بل يصر عليها. أخذته المحكمة بأقواله المتعددة، لا بزلة لسان أو قلم: وقد أنكر فيها عقائد الإسلام وكذّب القرآن الكريم وطعن فى صدق محمد ﷺ. فأين شق الصدر أيها المدلسون المفترون؟ أين محكمة تفتيش النوايا، يا شيوخ الضلال والخداع؟ أتظنون أنها محكمة ثورة أو محكمة جلادين كمحاكمكم الشهيرة؟!

ولقد ألزمت المحكمة الموقرة نفسها بقاعدة عظيمة أبرزتها فى مقدمات حكمها فقالت: "**لأن الإسلام ثابت يقيناً ولا يزول اليقين إلا بمثله، فلا يزول لا بالظن ولا بالشك؛ فيلزم أن يكون ما صدر من المدعى بردته مجمعاً على أنه يخرجه من الملة عند كافة علماء المسلمين وأئمتهم، مع اختلاف مذاهبهم الفقهية**".

هذه هى القاعدة العظمى التى ألزمت المحكمة نفسها بها؛ إنها نظرت فيما صدر عن أبى زيد، ولم تفتش فى قلبه كما يشيع المغرضون المعتدون الظالمون، ولم تحكم بردته على أساس ظن أو شك، بل على أسس يقينية. وإن المرء ليشعر بالفخر والاعتزاز بهذا القضاء الإسلامى المنصف المنزه عن الهوى والغرض.

أما هم، أما العلمانيون الكبار الذين يملكون ناصية صحفنا القومية، فيصفون هذا الحكم بأنه "تكفير المجتهد"! كما جاء فى عنوان مقال سامى خشبة، فى الأهرام يوم ٢٣/٦/١٩٩٥، أى بعد صدور الحيثيات.

قضية الحريات

ولعل قضية الحريات هى أهم العناصر التى اشتملت عليها الكتابات والبيانات المؤيدة للدكتور أبى زيد و"اجتهاداته"! فيزعم الدكتور غالى شكرى أن المرحوم محمد نور وكيل النيابة الذى حقق مع الدكتور طه حسين، قد: "قرر قاعدة قانونية وليبرالية مهمة، وهى أن أفكار الكاتب لا يجوز أن تمس، وإلا عدنا إلى العصور المظلمة لمحاكم التفتيش. فالغوص فى الضمائر، جريمة وهمية، لا وجود لها إلا فى خيال الدكتور غالى شكرى؛ وليس لوكيل النيابة أن يقرر قواعد القانون؛ وليس فى الليبرالية البريطانية أو الفرنسية قاعدة تقول بهذا، إلا إذا كان المقصود هو الأفكار قبل التعبير عنها؛ فتلك الأفكار فى تلك المرحلة، لا صلة لأحد بها، ولا سلطان لأحد عليها، لأن أحداً لايطلع

عليها غير صاحبها. أما إذا عبر عنها ونشرها، فإنها تخضع لقوانين البلاد، ويحاسب صاحبها عليها. هذا هو الواقع فى كل بلاد العالم. إذ لكل مجتمع قيمه التى يصونها بالدستور والقانون والأخلاق؛ وما الدستور والقانون إلا قيود على الحرية، وهى قيود ارتضاها المجتمع واعتبرها من خلال مجالس نيابية أو استفتاءات شعبية حرة.

وهل يستطيع الدكتور غالى شكرى أن يدعو إلى قلب نظام الحكم فى الأهرام - مثلاً - ؟! إنه يستطيع أن "يفكر" فى ذلك لكنه لا يستطيع أن يعبر عن تلك الفكرة. بل إن مقاله -الوهمى الذى يفترض أنه دعا فيه إلى قلب نظام الحكم - لن ينشر فى الأهرام؛ ولن يسمح له بعده بالكتابة فى الأهرام! وفى كل البلدان الشيوعية، والدكتور غالى شيوعى قديم، تكاد القيود لا تسمح لأحد بأى قدر من حرية التعبير إلا لرئيس الحزب الشيوعي أو لأمينه العام الذى هو فى الوقت نفسه الحاكم الأوحد للبلاد. وحتى فى البلاد الليبرالية لاوجود لخرافة الدكتور غالى هذه، أعنى الحرية المطلقة. نعم لديهم حريات واسعة، لكنها ليست مطلقة. وهم هذه الأيام يخنقونها عن طريق وسائل التجسس الحديثة التى قضت على حرمة البيت وخصوصية الفرد؛ وحتى الهايد بارك، تتعرض الآن للتجسس والتصوير والتسجيل السرى لأغراض مخابراتية!

فالحرية على نقيض ما يزعم العلمانيون هى أساس الحياة الإسلامية كلها؛ والقرآن الكريم يعبر عن الحرية بمصطلح: "الرضا"؛ فالبيع والشراء، والعقود التجارية، والإيجارات، كلها لا تصح بحال إلا على أساس "الرضا" التام بين الأطراف. وكذلك الزواج بالرضا؛ والطلاق أيضاً بالرضا؛ فإذا أراده طرف ورفض الطرف الآخر كان على الطرف الذى يريد فسخ العقد الأول الرضائى مسؤليات مالية يدفعها تعويضاً للطرف الآخر، وحتى إمامة الصلاة لاتجوز إلا برضا المصلين؛ وإمامة الأمة؛ أو الرئاسة السياسية مشروطة برضا الأمة.

ولقد تورط كاتب علمانى كبير هو الدكتور زكى نجيب محمود فى إنكار وجود الحرية فى الإسلام، لجهله بالمصطلح الإسلامى: "الرضائية" وبناء على مزاعمه، ردد عشرات من العلمانيين الفرية نفسها. وها نحن نشاهد سيلاً من البيانات والمقالات التى تصور حكم محكمة الاستئناف الشرعية على أنه ينسف الحريات، ويغتال العقل، ويعيدنا إلى محاكم التفتيش! كان العلمانيين أكثر تمسكاً بالحريات من

الإسلام! وهذا افتراء؛ وأبوزيد ليس بطلاً للحرية، ولا شاهين عدوا لها! **ولكن العلمانيين يريدون حرية التهجم على الإسلام والترويج للفحشاء، وإحلال كل ما هو غربى محل كل ما هو إسلامى.**

ومعظم هؤلاء الأدعياء كانوا جنوداً للحكم الشمولى الاستبدادى، وأنصاراً للشيوعية؛ ذلك العهد الذى حرم على الفلاح أن يبيع قطنه أو قمحه بحرية، بل وصل الأمر إلى تحريم صنع المراتب من القطن، إلا عن طريق الشركات الحكومية! وإلى بضع سنوات مضت كان نقل الفول السودانى من مركز إلى مركز محرماً على المزارعين! وهؤلاء الأدعياء الكاذبون كانوا يقفون ضد الحريات بكل ضروبها. ولا يزالون يمنعون المسلم من إصدار مجلة أو تكوين جمعية أو إنشاء حزب سياسى. ولا يزالون يمنعون نشر الردود على أقاويلهم الكاذبة ضد الإسلام والمسلمين. وأنا شخصيًّا لى تجارب عديدة مع الأهرام والأخبار والمصور؛ وما قصة رفض "أكتوبر" نشر رد مشايخ الأزهر على أكاذيب فرج فودة ببعيد.

مجتهد أم مقلد

فى خضم الثورة العلمانية الأولى ضد الدكتور شاهين والثانية ضد حكم المحكمة، وصف الدكتورأبوزيد بأنه مجتهد، ومفكر، ومبدع؛ فما الصواب فى هذه الأوصاف؟

إن الدكتورأبا زيد يقرر أن كتاباته كلها تنطلق من اعتقاده أن النصوص الدينية، من قرآن وسُنّة، نصوص إنسانية، لغة وثقافة؛ ومن أن: "الواقع هو الأصل ولا سبيل إلى إهداره. ومن الواقع تكون النص (أى القرآن والسُّنّة). ومن لغته ومادته صيغت مناهجه. فالواقع أولاً، والواقع ثانيًا، والواقع أخيراً". (١)

ومعنى هذا الكلام، وبدون مناورة وخداع أو لف ودوران أن النبى ﷺ هو الذى ألّف القرآن؛ وأن مضامين القرآن هى مضامين ثقافة أهل الحجاز فى ذلك العصر. لأن الواقع هو مصدر الفكر والثقافة واللغة؛ وكل مؤلف أو كاتب إنما هو معبر عن ثقافة مجتمعه، بلغة مجتمعه، فلا وحي ولا تنزيل ولا جبريل؛ وإنما واقع الحياة العربية، هو الذى أوحى

---

(١) انظر كتابه: نقد الخطاب، ص ٩٩.

إلى محمد نصوص القرآن والسُّنة، بحيث إذا تجاوزهما، لم يعد لهما اعتبار؛ إنه تطور الواقع والحياة!

هذا جوهر كلام أبوزيد. وهو ينكر فيه النبوة، ويكذِّب النبى ﷺ ويدعو إلى نبذ الإسلام كله عقيدة وشريعة، مسايرة لتطوير الواقع. فهل هو مجتهد فى هذا؟ هل هو مبدع لهذا الهراء؟! أم مجرد مقلد يردد أقاويل غيره دون تبديل أو تعديل؟

إن كل دارس لتاريخ الفلسفة يعرف أن "ماركس" هو الذى قال بهذا (أعنى أن الفكر من نتاج المادة؛ بل كل شىء عقلى أو روحى أو فنى، أو دينى هو من إنتاج المادة). والدين، والألوهية، من إنتاج الإنسان الذى هو من إنتاج المادة. وكان بهذه الأفكار يعبر عن فلسفته المادية الملحدة، فى مواجهة فلسفة "هيجل" التى قررت أن الروح هى التى خلقت المادة وطورتها.

ولكن أبا زيد لم ينقل عن "ماركس"، بل عن الدكتور زكى نجيب محمود الذى نقل فكرة "ماركس"، وحاول تطبيقها على الإسلام والثقافة العربية. قال الدكتور زكى نجيب محمود إن واقع العرب واقع صحراوى. ولذلك كانت لغتهم، ودينهم -أى الإسلام- وثقافتهم بكل عناصرها صحراوية. (وهذا ما سبق أن فصّلنا فيه القول فى الدراسة الأولى فى هذا الكتاب).

بل إن لغات المنطقة العربية كلها، وأديانها كلها، صحراوية [1]، وكان تعبير الدكتور زكى نجيب محمود أشد فجوراً من تعبير تلميذه أبو زيد، إذ قال بالنص: "معطياتنا الحسية هى الأول والآخر والظاهر والباطن!" [2] فهو يصف الواقع الحسى المادى بوصف القرآن لله تعالى!! فالمعطيات الحسية، المادية، هى إله زكى نجيب محمود! وهذه هى ترجمته العربية لكلام "ماركس"، ثم جاء تلاميذ كثيرون من بعده، منهم أبو زيد، ليترجموا عبارته بأساليب مختلفة، منكرين أستاذيته وأستاذية أساتذته من الخواجات!

---

(١) زكى نجيب محمود: عربى بين ثقافتين: ص ٤٤، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٦٣، ٦٦، ٦٧.

(٢) انظر كتابه: قشور ولباب: ص ٢٩٤.

هذه الفكرة المركزية المادية، الملحدة التى أصّلها "ماركس"، وربما بعض علماء الاجتماع، نقلها الدكتور زكى نجيب محمود، ثم تلاميذه. فلا اجتهاد إذن ولا ابتكار، ولا إبداع، بل تقليد أعمى، عاجز، للفلسفة الأوربية المادية الملحدة. ولكن الدكتور زكى نجيب محمود لم يدعِ قط أنه فيلسوف أصيل، وكان يردد أنه وزملاؤه تلاميذ مقلدون لأساتذة أوربيين، على عكس الدعاوى الفارغة التى يرددها أبو زيد والعلمانيون الذين يعتنقون الخط المادى نفسه كابراً عن كابر. وتطبيقاً للفكرة الأوربية، زعم أبو زيد أن وصف الله تعالى بأنه "الملك" وأن له جنداً، وعرشاً، كما جاء فى آيات القرآن الكريم، هو من إملاء البيئة الحجازية والعربية؛ ونص كلامه يقول: "ولعل الصور التى تطرحها النصوص (يعنى نصوص القرآن الكريم، ونصوص السُّنّة النبوية) كانت تنطلق من التصورات الثقافية للجماعة فى تلك المرحلة؛ ومن الطبيعى أن يكون الأمر كذلك [1]. وأقول من الطبيعى طبقاً لمادية "ماركس" و"ماركوز" صاحب نظرية سوسيولوجية المعرفة، لا طبقاً لعقيدتنا الإسلامية التى تقرر أن القرآن تنزيل من عند الله تعالى، كى يصحح الخطأ فى المعتقدات والشرائع والأخلاقيات، التى احتوتها ثقافة العرب الجاهليين.

ومن اجتهادات الإمام أبي زيد رفض العبودية والطاعة لله. فهل هو فى هذه "السوأة" مبدع؟ ليس بمبدع! وإمامه الدكتور زكى نجيب محمود مثله؛ وما هو إلا صدى يردد العبارات نفسها تقريباً، بوضوح أقل، والتواء أكثر!

قال الإمام المجتهد نصر أبو زيد إنه يرفض عقيدة المسلمين السائدة: "حيث ينظر لعلاقة الله بالإنسان والعالم من منظور علاقة السيد بالعبد الذى لا يتوقع منه سوى الإذعان." أما أستاذه الدكتور زكى نجيب محمود فقد رفض مبدأ عبودية العباد لله، ووجوب طاعته فقال: "إنى أنظر فأرى سلسلة الخصائص التى يراد لها أن تقتلع جذورها من تربتنا الثقافية. وأولى هذه الحلقات، وأعمقها جذوراً، وأكثرها فروعاً،

---

(١) نصر أبوزيد؛ نقد الخطاب، ص ٩٨، ٩٩.

هى نظرة العربى إلى العلاقة بين الأرض والسماء. ونظرة العربى فى صميمها هى أن السماء قد أمرت وعلى الأرض أن تطيع، وأن الخالق قد خط وخطط وعلى المخلوق أن يقنع بالقسمة والنصيب...."[1] هل ثمة فرق بين الأستاذ والتلميذ؟ إن كليهما مبطل، وجاحد؛ لكن تعبير التلميذ قميء، وتعبير الأستاذ رشيق! وكلاهما يردد مقولة إبليس، ويحاول انتزاع وظيفته من يده، وظيفة التحريض على معصية الخالق - جل جلاله -، والتمرد على دينه!

ولن أثقل عليك أيها القارئ بالكثير من هذه المقارنات بين الإمام المجتهد أبي زيد، وأساتذته؛ وستكون الفلسفة النسبية هى آخرها.

● أبو زيد يعبر عن الفلسفة النسبية، ويحاول تطبيقها على القرآن الكريم فيقول: "وليس ثمة عناصر جوهرية ثابتة فى النصوص (يعنى نصوص الآيات القرآنية)، بل لكل قراءة بالمعنى التاريخى الاجتماعى جوهرها الذى تكشف عنه"، ومعنى كلامه هنا أن مرور الزمان، وتغير المجتمعات لابد أن يغير فهمنا للنصوص؛ أى لابد أن نتجاوزها، ونهجر نصها الحرفى، امتثالاً للتطورات المتلاحقة؛ وأن نحل محلها المفاهيم العصرية المتجددة.

وهذه سفسطة جاهلة. لأن العقائد والشرائع والأخلاقيات القرآنية خالدة، مطلقة ثابتة، لا تتغير، مثلها مثل الحقائق الرياضية. وحتى فى الفكر البشرى نفسه، هناك بعض هذه الثوابت المطلقة، وأقرب مثال لذلك مبدأ العدل. والفلسفة الأوربية المعاصرة والحديثة تؤكد ذلك. وأما التغيير فينتاب **معرفتنا** لتلك الثوابت. أما الوسائل فهى متغيرة؛ ولا اعتراض لأحد على ذلك. وهذه نبذة مقتضبة جداً عن الثابت والمتغير فى الفكر.

وأبو زيد هنا ناقل سيئ، ملتبس الذهن؛ بعكس أساتذته الكبار فى الخارج والداخل. ومرة أخرى نقتبس بعض كلام الدكتور زكى نجيب محمود فى النسبية؛

---

(١) زكى نجيب محمود؛ تجديد الفكر العربى؛ ص ٢٩٤ ط ٥ / ١٩٨٧.

فعنده لا شيء ثابت ثباتاً مطلقاً؛ لكن التغيير سريع في أشياء بطيء في أخرى: "لأن الثبات المطلق لا يتحقق إلا لمن هو فوق الزمان وتقلباته وقيوده، سبحانه وتعالى". (١) ونضيف نحن هنا، وشريعته سبحانه، لأنها من كلامه.

وأما إصرار العلمانيين على النسبية فلأنها المبدأ الذي ييسر لهم نبذ الإسلام؛ فهي تقول إن كل شيء يتغير بتغير الزمان والمكان. وعلى ذلك يجب تغيير عقيدتنا وشريعتنا، وذلك بإحلال الفلسفة المادية محل العقيدة، والقوانين الوضعية محل الشريعة!

● وبعد، فهذه هي قضية نصر أبو زيد من الترقية إلى التفريق، دون لف أو دوران، قضية أستاذ كتب ونشر أنه يكذّب الله تعالى ورسوله ﷺ، وينكر عقائد الإسلام وشرائعه؛ ثم استغل وظيفته ليدرس كفرياته تلك لأولادنا. وحين عرضت على القضاء الشرعي قضى بردته، ومن ثم بالتفريق بينه وبين زوجته. وعندئذ قامت قيامة العلمانيين، في هجمة ضارية على القضاة، وعلى الحسبة الشرعية وعلى الإسلام والإسلاميين؛ وقد خلطوا كل شيء بكل شيء لتضليل الأمة، وتبرئة صاحبهم من حكم الردة، وحكم التفريق المبني عليه. وقد ذهب كل ذلك هباء بإذن الله، وبقي الحكم القضائي الموضوعي العادل. وإذا أراد الله تعالى بأبي زيد خيراً فإنه سيتبرأ من كفرياته، ولا يجدي نفعاً نطقه بالشهادتين دون ذلك التبرؤ. فإذا عاند وكابر، فليبحث لنفسه عن نظام للزواج غير نظام الإسلام، يقره - مع ردته - على إبقاء زوجته في عصمته. وعلى الرغم من كل شيء، نحن ندعو الله أن يعينه على شياطين الإنس، ويعيده إلى مظلة الإيمان، وساعتها سوف نصفق له طويلاً، تقديراً لشجاعة الاعتراف بالخطأ.

* * *

(١) زكي نجيب محمود، حصاد السنين، ص ٣٤٤.

المفترون على الله تعالى
تلامذة ماركس العرب !

فكرة مرضية متسلطة

إن العداء بين الإيمان والإلحاد بدهية لا يمارى فيها أحد، والعداء بين المادية الماركسية وبين دين التوحيد هو الشيء الطبيعي الوحيد الممكن، لكن ثمة ظروفاً تجعل العداء للإسلام فكرة مرضية متسلطة لدى معظم الشيوعيين المصريين. وفي حسباني أن التقهقر الشامل، والانسحاب غير المنتظم، الذي تعاني منه الشيوعية الدولية، لابد أن يأتي على رأس القائمة. وإلى جانب هذا السبب "الخارجي" هناك سبب آخر "داخلي" يتمثل في الصحوة الإسلامية، والظواهر "المقلقة" التي تنطوي عليها!! فالشيوعيون المصريون "يختنقون" في الداخل، ولا يجدون المدد من الخارج. إنهم ينزفون شعبيًا وجماهيريًا لصالح التيار الإسلامي، و"الأخبار الحزينة" تتوالى يوميًا عن ثورات الشعوب المسلمة ضد الشيوعية. وزعماء الشيوعية يتخلصون من قبضة ماركس وقوالب لينين، ولا يكادون يرون علاجاً في غير الرأسمالية -العدو القديم اللدود!!

الشيوعيون المصريون يقفون مع أية هيئة أو دولة أو شخص أو أي شيء كائناً ما كان، يعمل ضد الإسلام ويحاربه، أو يظن أنه يفعل، أو أنه يحتمل أن يفعل!!

كان ماركس يدرك بوضوح أن ماديته الملحدة سوف تواجه أعتى مقاومة من الأديان، لذلك استعان بالمذاهب الإلحادية الأوربية، وخصوصاً نظريات "دارون" و"فرويد"، و"دوركايم" و"ليفي بريل" و"هيجل" لتشويه الدين والتشكيك فيه، ووصفه بأنه أفيون الشعوب الذي يخدرها كي تستسلم لجور الرأسمالية والحكام الظلمة.

وتلقفت العقول المقلدة فى شرقنا العربى المنكوب أكذوبة "ماركس"، وراحت تسعى جاهدة لِوَصْم الإسلام بها!!

الإسلام ضد العدل!

فالدكتور زكى نجيب محمود يزعم أن الإسلام هو سند الظلم والاستبداد! لماذا؟ لأنه أقر المعجزة للأنبياء. والمعجزة -عنده- انتهاك لقوانين الطبيعة. وفى موازاة ذلك يتحتم-عنده- أن ينشأ عندنا نظام اجتماعى يعطى للحاكم الفرد المستبد حق انتهاك الدستور والقانون. ونحن إذا أردنا الخلاص من الحكام الظلمة المستبدين كان لابد أن نقتلع تلك العقيدة القرآنية التى تؤكد وقوع المعجزات، وأن ننكر كل الآيات القرآنية التى تتحدث عنها. فهذه هى فكرة ماركس كما فلسفها عقل الدكتور زكى نجيب محمود!

ويردد الدكتور فؤاد زكريا مقولة ماركس نفسها، لكنه يبنيها على أساس آخر. فهو يرى أن جوهر الإيمان الطاعة. ويرى أن الطاعة هى "أسوأ علاقة يمكن أن تربط محكوماً بحاكم" -هكذا دون تمييز بين طاعة الله، وطاعة رسوله، وبين الطاعة لغير الله ورسوله! والمهم عند الدكتور فؤاد ليس العلم، ولا أصول البحث والمناظرة، وإنما تشويه المبادئ الإسلامية وتشكيك الناس في صحتها. وخلاصة ما يبتغيه هو ترسيخ الاعتقاد الخاطئ بأن العلاقة المختلة بين الحكام والمحكومين فى هذا البلد سببها الإيمان بالله وبرسوله.

فهذه مقولة ماركس مرة أخرى يشرحها الأستاذ فى الفلسفة ويحور فيها قليلاً أو كثيراً بحسب الظروف. وتنحدر الفكرة من جيل إلى جيل ومن كاتب إلى آخر دون توقف. فطلع علينا الأستاذ محمود أمين العالم بصيغة جديدة لها، فزعم أن التيار الإسلامى فى مصر يمالئ السلطة. ولما واجهناه بالحقائق لاذ بالصمت!

وانتهز أحدهم -ذات يوم- توزيع الجوائز على حفاظ القرآن الكريم، لكى يفسر الأمر لنا برده إلى تأييد آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ للحكام الفجرة: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً ﴾ - واستشهد كاتب شيوعى فاجر -

بشطر آية قرآنية بترها بتراً، وبحديث نبوى لم يروه كاملاً. واشار إلى كتاب من كتب الحديث، وحدد مكان الحديث المبتور منه، يريد بذلك أن يوهم القارئ أنه باحث موضوعى، وأنه كاتب موثق، وأنه لا يتجنى على القرآن أو على السُّنّة، وإنما يعتمد على المراجع والمصادر الإسلامية المعتبرة!!

ولسوف أبين للقارئ هنا أن هذا يعد قمة الغش العلمى والتدليس الصحفى! ونبدأ -أولاً- بالآية العظمى التى سلخ منها شطراً، وأغفل سائرها، فضلاً عن نزعها عن سياقها القرآنى الذى يبرز عظمتها ويكشف عن معانيها الجليلة فى تدعيم العدل- على نقيض مبتغاه كله - وتقييد الحكام بدستور الإسلام، أعنى القرآن، وبسنة نبيه، والاحتكام إليهما عند النزاع بين الحاكمين والمحكومين. يقول جل شأنه: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** ﴾ (النساء: ٥٨-٥٩).

فى هاتين الآيتين كما نرى، يأمر الله تعالى الحكام بالتزام العدل. ويأمر المسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين بطاعة الله ورسوله. وهى تعنى طاعة القرآن و السُّنّة كما نعلم جميعاً. وكذلك يأمر القرآن المحكومين بطاعة أولى الأمر من المسلمين، بصرف النظر عن الخلاف المشهور فى فهم عبارة: ﴿ **أُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾، وهل هم الحكام والأمراء، أو العلماء. وقد قرر الرسول ﷺ والمسلمون من بعده، وبالإجماع، أنه: "لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق"، كما جاء فى الحديث الصحيح المشهور. فسواء جاء الأمر من حاكم أو من عالم، لا طاعة لأحد فى معصية الله ورسوله، ومن حق المسلم أن ينازع فى أى أمر يصدر إليه، يشعر أنه لا يتفق مع ما جاء فى كتاب الله أو سُنّة رسوله ﷺ، وعندئذ يكون المرجع والحكم هو السُّنّة النبوية الشريفة. قال تعالى فى سورة النساء نفسها: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**

﴿ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ثم تمضى الآيات التاليات فى توكيد العدالة الإلهية، ونزع مستند الحكم من أيدى الطواغيت، وتندد بالمنافقين – أسلاف الشيوعيين المعاصرين– الذين كانوا يفضلون الاحتكام إلى غير الله ورسوله، صدًّا عن سبيل الله، كما يفعل أخلافهم اليوم!

بتر الكاتب الماركسى المتعصب شطر الآية الكريمة، وانتزعها من سياقها، لكى يتيسر له إخفاء الصورة القرآنية الرائعة التى تحدد قسمات نظام الحكم الإسلامى العادل، القائم على مبادئ الدستور الإسلامى الخالد، ونتيجة لذلك يشكك القارئ فى عدالة الإسلام وفى حرصه على القضاء التام على الاستبداد والظلم وكل المظاهر الطاغوتية، ويبذر فى نفسه الظن بأن كتاب الله يؤيد السلطة الحاكمة المستبدة، الظالمة، الفاجرة، وفى مقابل ذلك تغدق تلك السلطة الأموال على حفاظ هذا الكتاب من أبناء المسلمين!!

أفتكون هناك جريمة أخلاقية وعلمية ودينية أقبح من هذه ؟!!

القصور فى الاستشهاد:

ندع الجواب للقارئ، ونُثنى بالحديث الشريف الذى يريد الكاتب أن يتخذه سنداً لزعمه بأن الرسول ﷺ كان مع المستكبرين ضد المستضعفين، أو مع أولى الأمر الفجرة ضد "البروليتاريا"!

ويعلم أى دارس مبتدئ للإسلام أن الاستشهاد بالحديث النبوى فى الجدليات، (وغير الجدليات) يتطلب تخريج الحديث، لا مجرد تحديد موضعه من أحد مصادر السُّنّة، ربما باستثناء "المتفق عليه" من الحديث. وفضلاً عن هذا فإن من الضرورى لتقرير حكم الإسلام فى مسألة ما الاستئناس بكل النصوص، أو معظم النصوص، التى تحكم فيها. والكاتب الشيوعى المدعى للموضوعية والعلمية زوراً وبهتاناً، لم يخرّج الحديث، وأغفل عن عمد النصوص القرآنية والحديثية العديدة التى تحدد حكم الإسلام فى طاعة أولى الأمر، وهذه النصوص فى متناول اليد، ومعظمها موجود مع تفسير الآيات السابقة من سورة النساء! فعل ذلك كله عن عمد وسبق إصرار لكى يبلغ هدفه الإجرامى الخبيث!

لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق:

ولقد حفظت لنا مصادر السُّنّة خبراً يشرح لنا، من خلال التطبيق، حقيقة حكم الإسلام فى طاعة أولى الأمر. فقد أمّر رسول الله ﷺ "عبد الله بن حذافة" على سرية من سراياه. وكانت فى "ابن حذافة" دعابة، فأمر بإشعال نار، وإلقاء أنفسهم فيها، وقال لهم: "ألم يأمركم رسول الله ﷺ بطاعتى؟!! وعلى الرغم من أنه كان قائداً عسكريًّا لهم، فإنهم رفضوا طاعته. ولما علم النبى ﷺ بالأمر قال قولته الباقية: "**لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.**" (قال القرطبى: هذا حديث صحيح الإسناد، مشهور) وصارت مبدأً حاكماً، وقاعدة دستورية فى حياة المسلمين، يعرفها خاصتهم وعامتهم على السواء، باستثناء أولئك الذين أعمى الله بصائرهم من الكتاب الشيوعيين الحاقدين على رسول الإسلام العظيم ﷺ. وفى حديث آخر رواه ابن مسعود، وأخرجه مسلم وأحمد وغيرهما، أنه عليه السلام قال: "ليس (يا ابن أم عبد) طاعة لمن عصى الله" - قالها ثلاث مرات!

ومرة أخرى نتساءل: أفتكون هناك جريمة أخلاقية وعلمية أبشع من هذه؟!!

وندع الجواب للقارئ أيضاً، كما فعلنا من قبل، لكى نشير فى عجالة إلى آثار القرآن الكريم والسُّنّة المطهرة فى مقاومة الظلمة والفجرة والمستبدين فى حياة الأمة المسلمة، فى الماضى والحاضر. ونحن لن نستشهد بعهد الراشدين، لأن الكل يعرفه أحسن معرفة، إلا هذه الطغمة المنحرفة!

الإسلام محرر الأمة:

ونسأل الناس أجمعين: ما القوة الدافعة المحركة التى أشعلت نيران الثورة ضد الغزاة الفرنسيين فى القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر؟ أليس هو الإسلام؟ وما المصدر الأساسى للطاقة التى حركت الجماهير ضد الاستعمار الفرنسى فى الجزائر؟ أليس هو الإسلام؟ وما القوة التى واجهت جبروت العدوان الشيوعى على أفغانستان؟ أليس هو الإسلام؟ من ذا الذى قاتل فى فلسطين ولا يزال يقاتل ضد طلائع الاستعمار الأوربى

والأمريكى من الصهاينة؟ أليس هو الإسلام؟ وما القوة المحركة للجماهير المصرية فى وقفتها الشجاعة فى وجه الطواغيت من حكام يوليو؟ أليس هو الإسلام؟ وفى ليبيا، والجزائر، والمغرب، والسودان، وباكستان، وإيران، كان هو الإسلام الذى قاوم الاستبداد والظلم، وانتصر للمستضعفين وخذل المستكبرين، لا الشيوعية، ولا الرأسمالية، ولا المادية الإلحادية، ولا العلمانية اللادينية المنافقة الجبانة؟!

● تلك حقائق يدركها المتجردون من الهوى، والحقد، والتعصب الممقوت. أما أولئك الموتورون الذين تسلطت على عقولهم لوثة المقت للإسلام وكره كتابه ورسوله، فلا أمل لهم فى شيء سوى الافتراء. فالإسلام قد استيقظ وهو يتعافى يوماً بعد يوم ويطرد عن أمته جراثيم الشيوعية والرأسمالية المادية الملحدة. والستار الحديدى يتهتك ويكشف عن مسرحية جديدة، حزينة، المجرم الشرير فيها "لينين" و"ستالين"، والفاجر فيها "ماركس" و"انجلز" و"ماو"!! وصدق الله العظيم القائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ﴾

* * *

فوضى المرجعية

في حسباني أن الاضطراب الشديد الذى نشأ بين مفاهيم التجديد التى وصفنا طرفاً منها فيما سبق، مسئول إلى حد ما عن فوضى المرجعية التى نريد أن نصفها الآن، فقد حاول كل فريق أن ينتصر لرأيه، وأن يسانده ويعضده بأقصى ما يطيق. ولأن شعوبنا العربية مسلمة فى أغلبيتها الساحقة، ولا تقتنع بآراء أمثال فرويد أو دارون أو هيدجر، اضطر الفرقاء جميعاً من أنصار الإحياء والإحلال إلى اللجوء إلى التراث الإسلامى، حتى إن بعض الملاحدة من الماديين أخذ يستشهد بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية؛ وقد انتهى الأمر إلى فوضى شاملة، وراح كثير من الكتاب يخطف خطفاً من أقوال الصحابة ﷺ أو يستند إلى شرع من قبلنا، وإلى مأثورات ومرويات كثيرة عن سيدنا موسى- عليه السلام - ولم يتورع كبار الكتاب عن الاستشهاد بأقوال مرسلة، منسوبة إلى مجاهيل أحياناً، وحتى الأطفال صاروا مراجع معتمدة فى تقرير أخطر الآراء! وعبثت أقلام كثيرة، وكبيرة، بأصول القياس فى محاولات مستميتة لإخضاع الإسلام للتوجهات السائدة فى مجالات الاقتصاد والسياسة، وكان للكُتّاب اليساريين ولع عنيف بأبي ذر الغفارى ﷺ. ولم ينج الإسلاميون - بما فيهم المتخصصون فى العلوم الإسلامية-من هذا المرض الوبيل، وشهدت الساحة الثقافية انتهاكات كثيرة لأبسط أصول القياس، على أيدى كبار الفقهاء!

وإذا نحن عدنا إلى علم أصول الفقه، علمنا أن أقوال الصحابة وأفعالهم ليست حجة مستقلة. إنها من الأصول الموهومة. وفى هذا يقول الإمام الغزالى رحمه الله: "إن من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجة فى قوله."

ويقول أيضاً: "وقد اتفق الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكر أبوبكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا- فى مسائل الاجتهاد - على كل

مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه، فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه، ثلاثة أدلة قاطعة." [1] يعنى: على أن أقوالهم وأفعالهم ليست حجة.

الشيوعيون "الأبوذرية"!

لكن فى خضم الفوضى المرجعية، ضُرب عرض الحائط بهذه الأصول، وتمادى اليساريون وغيرهم فى انتهاكها، وقد كلفوا -كما ذكرنا توًّا - بآراء أبى ذر، وموقفه المخالف لمعاوية بن أبى سفيان والى الشام، ولعثمان بن عفان، الخليفة الثالث ﷺ، ومرد ذلك إلى توهمهم إمكان تصويره للناس كثائر ماركسى لينينى، وزعيم للكادحين فى دمشق، وتبعاً لذلك يثبت لهم وللناس أن الإسلام شبيه بالشيوعية أو هو الشيوعية، وقد نجحوا فى تسريب هذه الأفكار إلى أحد مناهج وزارة التربية والتعليم المصرية، من خلال كتاب كامل عن أبى ذر الغفارى، محامى الفقراء، وفيما يلى مختصر لبعض ما جاء فيه من آراء.

قال المؤلف: "كان كل من أبى بكر وعمر زاهداً فى الدنيا راغباً عن متع الحياة، وكان الناس متساوين فى الحياة، ليس فيهم غنى أو فقير أو صغير أو كبير." وهذه المقدمة زائفة، وأحسب أن زيفها لا يحتاج إلى برهان، والهدف منها بيّن، وهو تصوير الحياة فى عهد الشيخين كأنها شيوعية.

ثم جاء عهد عثمان، وانقسمت الأمة إلى فقراء وأغنياء: "وبلغ تأثير أبى ذر فى الفقراء مبلغاً عميقاً حتى ثاروا وهاجموا، وبدءوا يعلنون سخطهم على الأغنياء الذين لا ينفقون أموالهم على أعمال الخير." وكلام كثير من هذا القبيل تناثر فى فصول الكتاب، وللغرض ذاته.

خطأ أبى ذر:

وأخبار أبى ذر وخلافه مع معاوية، ولقاؤه مع عثمان لا تذكر شيئاً من هذه

---

(١) الإمام أبو حامد الغزالى: المستصفى، ص ٢٤٣.

المزاعم. ثم إن حقوق الفقراء تستند إلى القرآن الكريم والسُّنّة المطهرة وما فيهما من سياج صلبة عديدة من التشريعات والتدابير والنظم. وإذا كان لأى رأى لأى صحابى، أى قيمة فسبب ذلك تعبيره عن مبدأ ما فى المرجعين الأساسيين للفكر الإسلامى، وأى رأى يشذ عنهما لابد أن يُلفظ لفظ النواة. وهذا هو ما حدث لرأى أبى ذر القائل إنه لا ينبغى للأغنياء أن يقتنوا مالاً، إذ رد عليه عثمان قائلاً: "يا أبا ذر، علىّ أن أقضى ما علىّ، وآخذ ما على الرعية (من الزكاة الواجبة)، ولا أجبرهم على الزهد، وأن أدعوهم إلى الاجتهاد والاقتصاد."[1]، وقد خطّأ الصحابة والتابعون رأى أبى ذر، لأنه لا سند له فى القرآن الكريم والسُّنّة المطهرة، أو الإجماع. ومعلوم أن: "فى المال حقًّا سوى الزكاة." وذلك فى حالات الحرب والقحط والجدب، لا فى أيام السلم والوفرة. وفيما يتعلق بالاقتناء، لا يمكن قبول رأى أبى ذر بحال، فهو يضاد النصوص التى تبيح ذلك كما يناقض البدهيات العقلية والاقتصادية، وأبوذر نفسه قَبِل عطاء عثمان، وكان قوامه (٢٥) رأساً من الغنم، ومثلها من الإبل، وغلاماً وأمة فضلاً عن نصيبه اليومى من ذبيحة المسلمين.

فوضى المرجعية عند الإسلاميين:

وقد ابتُلى كثير من الإسلاميين بفوضى المرجعية أيضاً، فالبعض أراد أن يتفلت من الأصول الإسلامية حين وجدها تحول دون الفتوى بما يوافق التيارات السائدة، وظهر ذلك جليًّا فى الحوار الواسع الذى دار حول الفوائد المصرفية فى الصحف المصرية، فى عامى ١٩٩٨-١٩٩٩م، وإلى جانب هؤلاء وجدنا محاولات عديدة للاستناد إلى شرع من قبلنا دون اعتبار لشرعنا نحن الإسلامى! ومن الطرائف أن أحد الصحفيين أفتى بحرمة كل نقد يوجه إلى الحكام فى مقالات صحفية استناداً إلى قول الله تعالى لسيدنا موسى: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (طه: ٢٤) فقد فهم أن هذه شريعة موسوية، وأن المسلمين ملزمون بها، وأنها تفرض على كل ناصح أو ناقد أن يذهب إلى

---

(١) تاريخ الطبرى؛ جـ٤ ص ٢٨٣-٢٨٤.

مقر الحاكم وأن ينصحه أو يعظه مباشرة، وأنه لا يجوز أن يفعل ذلك فى رسالة أو مقال أو خطبة، ونسى الكاتب أن النبى ﷺ لم يذهب إلى كسرى، أو قيصر أو المقوقس، أو أى ملك من ملوك العرب، وأن الله تعالى لم يأمره بذلك، وما نهاه عن الكتابة أو الخطابة التى ينقد فيها الملوك أو الحكام، وقد أرسل ﷺ الرسائل إلى الملوك، ودعاهم إلى التوحيد، وحملهم مسؤولية الشعوب الضالة التى تقلدهم والتى يمكن أن تهتدى بتأثيرهم.

مثال طريف للفوضى:

ومن الطرائف أيضاً فتوى أستاذ جامعى بتحريم أعمال الشركات العربية لاستخراج الثروات المعدنية، فى البلدان الإسلامية، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ (الكهف: ٨٢)، ففى رأى الأستاذ أن هذه الآية تقضى بترك تلك الكنوز إلى أن تبلغ تلك الشعوب رُشدها وتستخرجها بنفسها، وحقيقة الآية -كما نرى- أنها لا تأمر بشىء ولا تنهى عن شىء، ولا تندب إلى شىء، لا بالنص، ولا بالدلالة، والشعوب المسلمة المتخلفة فى مسيس الحاجة إلى معادن بلادهم، ليبنوا المدارس والمستشفيات ويستصلحوا الأرض، وغير ذلك من الضروريات. وإذا لم تبادر الشركات العربية إلى ذلك، بادرت غيرها من الشركات الأجنبية. وفضلاً عن هذا ليس ثمة تماثل أو تشابه بين الأصل - أى الآية الكريمة - والفرع، أى حكم استخراج تلك المعادن اليوم، وهذا فى حكم علم الأصول قياس فاسد، لأنه قياس على غير أصل.

وكثير من الخطباء والوعاظ كَلِفَ بالإسرائيليات والروايات المرسلة عن سيدنا موسى وبنى إسرائيل، ومن ذلك - على سبيل المثال - الإدانة المنكرة لزوج آدم (حواء). ومن ذلك أيضاً الاتهامات التى يلصقونها زوراً وبهتاناً بالصحابى البدرى الكبير ثعلبة بن حاطب الأنصارى، بوصفه مانع الزكاة الذى رفض النبى توبته

النصوح. والأمثلة كثيرة، وهى نماذج شنيعة لفوضى المرجعية عند الإسلاميين أنفسهم، لا عند العلمانيين وحدهم، وهى ليست تصيب صغار الباحثين والكتّاب، ولكنها ضربت بعض قيادات الرأى، فصارت أشبه ما تكون بالسرطان فى مراحله المتأخرة، حيث يصيب الجسد من أخمص القدم إلى خلايا المخ.

الاستناد إلى أقوال المجاهيل، والأطفال:

أما ثالثة الأثافى، كما يقال- فتتمثل فى الاستناد إلى المجاهيل. ولو كان من يقترف هذا الخطأ طالباً فى الدراسات العليا، أو أحد كُتّاب الأعمدة فى الصحف، لهان الخطب، ولكن حين يقترفه أستاذ جامعى كبير، ومفكر مخضرم، وكاتب شهير، فتلك تكون الحالقة!

إن هذا الخطأ الجسيم يواجهنا فى كتاب: "تجديد الفكر العربى" للدكتور زكى نجيب محمود، فى أثناء استدلاله على أن اللغة العربية مبتوتة الصلة بدنيا الناس - قال الأستاذ: "لن أنسى ما حييت قصة صبى من ذوى قربای، طلب أستاذ اللغة العربية منه أن يكتب خطاباً إلى أبيه، فجعله (الصبى) متصلاً بحياته المباشرة، وذكر له (يعنى لأبيه) بعض الصعاب التى لقيها فى حياته. فدهش الأستاذ أن يكون هذا إنشاءً عربيًّا، وكانت الدرجة عنده صفراً. ثم أضاف الدكتور زكى رواية أخرى، سمعها عن شيخ مجهول، يصفه بأنه كان من أعلام اللغة، مؤداها أن ذلك الشيخ كان يملى على تلاميذه فى بداية دروس الإنشاء قائمة بما يقال فى مدح الشىء، وأخرى بما يُقال فى ذمّه.

معالم التجديد المنشود:

هذه هى إحدى العلل الفتاكة التى يعانى منها الفكر المصرى المعاصر، وقد وصفتها فى إيجاز، ولو اتسع المجال لأسهبت فى تشخيصها، وقدمت نماذج كاملة، مفصلة للفكر الذى ابتلى بها. وأحسب أن معالم التجديد تلوح لنا الآن بعد هذا التشخيص الموجز، فلابد من وضع حد لهذه الفوضى، والتعليم والنقد والحوار هى الوسائل الفعالة فى إبلاغنا غايتنا العزيزة.

إن لكل فكر مصادره المعتمدة، وفكرنا يكون إسلاميًا إذا نبع من المصادر الإسلامية واستند إليها. وعندنا علم ناضج خاص بأصول التعامل مع المصادر الإسلامية، هو علم أصول الفقه، فإذا نحن أغفلناه، ورحنا نقلب أصوله رأساً على عقب، لم يجز لنا أن نسمي فكرنا إسلاميًا، ولن يُجد في شيء أن نرجع إلى أقوال الصحابة ﷺ، أو إلى شرائع من قبلنا، إذا نحن وضعناها في غير موضعها على سلم المصادر المعتمدة. أما إذا سمحنا لأنفسنا بالرجوع إلى المجاهيل والروايات المرسلة والإسرائيليات، وحكايات الأطفال، فإن فكرنا يمكن أن يتصف بأية صفة إلا "الإسلامية" وربما ننتكس به إلى نوع من السفسطة الفوضوية.

تغيير الثوابت، وتثبيت المتغيرات:

وتقودنا فوضى المرجعية إلى وصف علة أخرى متصلة بها، وأعني بذلك الاتجاه إلى تغيير ثوابت الإسلام، والاتجاه المضاد إلى تثبيت المتغيرات. فقد رمى الفكر الإسلامي بالجمود والتحجر، وطلب إلى المسلمين أن يغيروا فكرهم، عقيدة وشريعة وأخلاقاً وفلسفة، وإلا كان مصيرهم الفناء. وترددت هذه الفكرة في كتابات المستشرقين والمبشرين الأوربيين، أول الأمر، ثم رددها من ورائهم كتاب عديدون. وحاول البعض تحقيق التغيير المطلوب، بإطراح النصوص، وهم الذين يطلق عليهم "القرآنيون".[1] وحاول البعض الآخر تحقيقه من خلال مبدأ المصلحة، فقدموا المصالح على الكتاب والسُّنّة، وأفاضوا في الحديث عن اعتبار الإسلام للمصالح، ورعايته لها، وعن مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان. وكانت الغاية الخفية، الثاوية تحت ركام الجدال، هي تغيير ثوابت الإسلام، ومن ثم إتاحة الفرصة لتجديد الفكر والنظم والحياة التشريعية والسياسية، وإطلاق العنان للاقتباس عن الغرب، وتحرير الآداب والفنون من الضوابط الأخلاقية!

---

(١) الشاطبي: الموافقات في أصول الأحكام: جـ٤ ص ٣٥.

علاج الجمود. . .كيف؟

ولا أحد ينكر ما أصاب الفكر الإسلامى من الجمود، لكن شفاءه من الجمود لا يمكن أن يتحقق بإطراح النصوص، أو تقديم المصالح المرسلة على القرآن. إن هذا العمل يُسقط صفة الإسلامية عن فكرنا ويحيله إلى فكر علمانى أساسه التجربة الاجتماعية والآراء الفردية التى تمليها الشهوات، وهذا هو ما حدث فى الفكر الأوربى الذى أجاز زواج الرجل من الرجل، والذى يدافع عن اللواط والبغاء فى مقررات الأخلاق فى بعض الجامعات الأمريكية! (١)

وتقديم المصالح على القرآن والحديث يقودنا حتماً إلى رد العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة، وإنكار عقائد وشرائع إسلامية معلومة من الدين بالضرورة، وهو خطر داهم لا طاقة لمسلم به، فإنه يفتح الباب لإملاء المستبدين الظالمين، ويخرج المسلم من الملة والعياذ بالله.

أكذوبة المسايرة :

والإسلام مصلح لكل زمان ومكان، لأنه يقود، ويصحح، ويوجه، ويرشد، وهذه المعانى تختلف عن "مسايرة" كل عصر، والتشكل بحسب مقتضياته، فهذا دور **التابع، الخاضع. وليس الوحي تابعاً للعباد، بل العباد تابعون للوحي.**

أما مرونة الإسلام فتتحقق – أولاً – فى المجال الواسع الذى لا تحكمه النصوص: هنا تعتبر المصالح العامة الحقيقية للأمة هى مصدر التشريع، فى ضوء المقاصد العليا للشريعة. والتشريع هنا قابل للتغيير والتطوير. وفضلاً عن هذا تسمح النصوص الظنية فى دلالتها بالتفسير على أنحاء مختلفة. وفى هذا يجد الفكر الإسلامى حريته، ويمارس وظائفه. فالجانب الثابت المطلق فى الإسلام لا يعنى التحجر، أو الجمود. لأن التغيير فى الفكر والحياة لا يحتاج إلى أى تغيير فيه، لأنه لا يتعلق بالمتغيرات.

---

(1) Morality and moral controversies

الخطأ المقابل:

والخطأ المقابل اقترف أيضاً فى ساحتنا الفكرية. فالاجتهادات الموروثة فى مجال "ما لا نص فيه"، وفى تفسير النصوص الظنية فى دلالاتها، أخذت على أنها ثوابت مطلقة؛ وفى العصر الحديث اتهم المجتهدون فيها بأنهم يحاولون تأسيس مذهب خامس فى الفقه السُّنّى، وهى جريمة فى حسبان الذين رفعوا أيديهم بالاتهام. **ونحن نحترم الأئمة الأربعة، رحمهم الله، لكننا نعلم يقيناً أنهم ليسوا معصومين، ومن ثم** يؤخذ من أقوالهم ويترك. وفضلاً عن هذا، يظن البعض أن مشكلات العصر الفكرية هى نفسها مشكلات عصر النبوة والراشدين، وتبعاً لذلك يتصور أن التجديد الفكرى يماثل تلك النقلة من الجاهلية إلى الإسلام، وأننا اليوم لا نحتاج لأى شىء جديد، أو مبتكر، للتصدى للاعوجاجات الفكرية التى تواجهنا. وهذا وهْم لا مسوغ له. إنه محاولة لتثبيت المتغيرات، وهى مضللة، لأنها تصرفنا عن الإبداع فى المواجهة الراهنة لأسقامنا الفكرية والاجتماعية.

أمراض جديدة، ولابد لها من علاج جديد:

لقد كان العرب فى الجاهلية يعبدون الأصنام، ولكن المسلمين اليوم، من العرب وغير العرب، أصيبوا بداء جديد هو: اعتناق الفلسفة المادية فى مذاهبها المختلفة، وراحوا يدافعون عنها مُتترسين بالعلوم الطبيعية. ومن البدهى أن النقلة المطلوبة اليوم من الفكر المادى إلى الفكر الإسلامى تختلف عن النقلة القديمة من الجاهلية إلى الإسلام، وتبعاً لذلك يتحتم علينا أن نتسلح بكل علم وأن نلتمس كل وسيلة، لبلوغ هدفنا.

ولقد ابتلى المسلمون بداء آخر وبيل، وجديد هو: الاجتزاء من الإسلام، أعنى نبذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية من الإسلام، وترك العقائد والعبادات، إن شاء الناس اعتنقوها وعملوا بها، وإن لم يشاءوا فلا تثريب عليهم. وهذا داء خبيث، لأنه يرتدى عباءة الإسلام، فى حين أنه ليس بالإسلام، لأن الإسلام

كل لا يتجزأ. ولم يتفش فى عصر النبوة أى داء شبيه بهذا، والبرء منه يحتاج إلى جهد فكرى وتربوى كبير.

والتراث لا يزودنا بالأساليب الفكرية والأدبية والفنية لمواجهته، فالإبداع قدرنا، والقول بثبات البيئة الثقافية على ما هى عليه، ومن ثم إعفاؤنا من الإبداع ضرب من الغفلة يجب أن نحذره.

كارثة الفرقة

ولقد ابتلى المسلمون أيضاً بالنزعات القبائلية والشعوبية المعادية للوحدة والاتحاد، وتشقق العالم الإسلامى إلى خمسين دولة، يقاتل بعضها بعضاً، كما حدث بين العراق وإيران، والعراق والكويت، والجزائر والمغرب، وقطر والبحرين، ومصر وليبيا، وسورية والأردن. وهذا بلاء جديد، مدمر، أفرزه فكر شعوبى مخرب، وفلسفة عرقية مستوردة، ولابد من مواجهته بفكر إسلامى، أساسه مبدأ الأخوة الإسلامية، الذى يربى إرادة الاتحاد لدى الجماهير، لكى تتم الوحدة بالرضا، وتتأسس على الشريعة، وتستطيع أن تقاوم عوامل التفكك الطبيعية والمصطنعة.

هذه نماذج محدودة للأسقام الجديدة التى تواجه الفكر في مصر، وفي العالم العربي والإسلامى، ومن المكابرة أن ندعى أن كل شىء لا يزال على ما هو عليه، لم يتغير، وأننا لا نحتاج إلى أى شىء جديد من أجل التجديد المأمول.

● إن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون مقدمة موجزة فى نقد الفكر المصري المعاصر، ركزت على الخطوة المنهجية الأولى فيه، وهى تشخيص العلل والأسقام الفكرية، لكنها لم تُتمم التشخيص العلمى والمسح الشامل لتلك العلل، وأسبابها ومظاهرها، وأخطارها. حتى الأدواء الثلاثة التى انتخبتها لهذه الدراسة لم تنل حقها من الوصف والتحليل، فالتشخيص المنشود لا يزال بغير إنجاز، وهو يتحدانا، ويقف فى مواجهتنا، فهل نقبل التحدى؟

* * *

(انتهى الكتاب)

كتب للمؤلف

(١) الفضائل الخلقية فى الإسلام؛ نشر مكتبة دار العلوم بالرياض، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م. ونشر دار الوفاء بالمنصورة (طبعة ثانية) سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

(٢) نقد الثقافة الإلحادية؛ نشر دار هجر؛ مصر؛ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م

(٣) خُلُق القرآن؛ نشر المؤلف؛ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م..

(٤) موقف الإسلام من الدنيا؛ نشر دار هجر؛ مصر؛ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

(٥) الإسلام وأمن المجتمع - التدابير الوقائية فى الإسلام -؛ نشر دار الاعتصام؛ مصر؛ سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م

(٦) أساطير المعاصرين؛ نشر بيت الحكمة؛ مصر؛ سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

(٧) الإسلام والقتال؛ نشر دار الشرق الأوسط؛ مصر سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م

(٨) مَنْ ذا الذى ينتهك حقوق الإنسان؟ الإسلام أم الأمم المتحدة؟ نشر مركز الإعلام العربى؛ سنة ١٩٩٣م (كتيب)..

(٩) العلمانية والخداع الثقافى؛ نشر مركز الإعلام العربى؛ سنة ١٩٩٣م (كتيب).

(١٠) رسالة إلى خطيب مسجدنا؛ نشر دار الاعتصام؛ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

(١١) قانون النصر فى العقيدة القتالية الإسلامية؛ نشر دار الوفاء بالمنصورة؛ سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

(١٢) «السماء تمطر ذهبا»؛ مسرحية فى فصل واحد؛ نشر دار سفير؛ مصر؛ سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

(١٣) «ملهاة آل الطيب» - مسرحية فى ثلاثة فصول؛ نشر دا هجر؛ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

(١٤) مفهوم القلب فى القرآن الكريم – نشر المؤلف؛ سنة ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م

(١٥) نقد الإسلاميين المعاصرين؛ نشر المؤلف؛ سنة ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

(١٦) الاستشراق؛ دراسات تطبيقية؛ مكتبة وهبة سنة ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

(١٧) كيف ولماذا التشكيك فى السُّنة؟ نشر وزارة الأوقاف فى قطر على الإنترنت، موقع Islam Web ؛ سنة ٢٠٠١م، ونشر مكتبة وهبة ط الأولى سنة ٢٠٠٧م.

(١٨) مرض كراهية الإسلام؛ نشر دار التحرير بالقاهرة؛ كتاب الجمهورية؛ جزءان، أغسطس وسبتمبر؛ سنة ٢٠٠٣م.

(١٩) تطوير الإسلام؛ نشر دار الحكمة؛ مصر؛ سنة ٢٠٠٤م..

(٢٠) البديل الأمريكى للإسلام؛ نشر دار التحرير؛ مصر؛ سنة ٢٠٠٥م.

(٢١) الحوارات العطرة (فى السيرة النبوية)؛ نشر دار التحرير؛ مصر؛ سنة ٢٠٠٦م.

(٢٢) نقد أعلام الفكر المصرى المعاصر.

كتب تحت الطبع:

(١) لماذا أسلم هؤلاء (محمد أسد، مريم جميلة، مراد هوفمان).

(٢) التأصيل الإسلامى لعلوم التاريخ والجغرافيا والاجتماع والخدمة الاجتماعية.

(٣) تطوير الخطاب الدينى – تطوير الدعوة.

(٤) قيمة التراث الإسلامى فى حياة الأمة.

(٥) تحرِّى الرَّشد – بحوث فى العقيدة والسياسة والتاريخ، الإسلامى.

(٦) منهج الحياة الإسلامية؛ للإمام المودودى (ترجمة).

(٧) الخطابة العلمية (نماذج لعام كامل: ٥٢ خطبة).

* * *